

**التقرير الاقتصادي الشهري، مكتب معالي وزير المالية**

**أغسطس 2019**

## المحتويات

1	مقدمة
2	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية
2	1.1 موقف تنفيذ مشروعات التنمية
2	2.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات
6	3.1 التطورات النقدية والمصرفية
7	4.1 أداء بعض المؤشرات النقدية، أغسطس 2018 – يوليو 2019
11	5.1 معدل التضخم
12	ثانياً: التطورات النفطية
12	1.2 تطورات الإنتاج والسعر
15	2.2 التطورات النفطية ومعدلات النمو
17	3.2 الطلب والعرض النفطي العالمي وتطور عدد الحفارات
19	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية
19	1.3 تطورات معدل النمو في الدول المتقدمة، الربع الثاني 2019
21	2.3 آخر تطورات النزاع التجاري الصيني - الأمريكي
22	3.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية
22	1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي
23	2.3.3 معدل التضخم
24	3.3.3 معدل البطالة
25	4.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية
25	1.4.3 الناتج المحلي الإجمالي
26	2.4.3 معدل التضخم
27	3.4.3 معدل البطالة

## مقدمة

يتضمن التقرير عرضاً موجزاً لأهم التطورات المحلية، على شكل أهم الإنجازات في مشروعات التنمية للربع الثالث من العام الجاري، وسلوك سعر صرف الدينار مقابل أهم ثلاث عملات الدولار الأمريكي، واليورو، والاسترليني. وأهم الأحداث الخاصة بالعملات الثلاث الأخير. ثم يهتم بالتطورات النقدية من خلال معدلات نمو أهم متغيرات هذه التغيرات شهرياً (يونيو/ يوليو، العام الجاري)، وسنوياً (أغسطس العام الماضي ويوليو العام الجاري). كما تهتم هذه التطورات بمعدل التضخم ونموه شهرياً وسنوياً والبنود الفرعية التي شهدت ارتفاعاً، وانخفاضاً. وينتقل بعد ذلك للإشارة إلى تطورات سوق الأوراق المالية من خلال سلوك المؤشرات الثلاث للسوق، والتوزيع القطاعي للتداول.

بعد ذلك ينتقل الاهتمام بالتطورات النفطية، من حيث الإنتاج، والأسعار، مع إشارة خاصة لدولة الكويت. ثم التطرق إلى تقديرات معدل النمو للعام الجاري، وفقاً لتقديرات شهر يوليو، وتطورات تقديرات الطلب والعرض الدولي من النفط، ومستويات الإنتاج الأمريكي، والتغير في عدد الحفارات وتغيرها بين شهري يونيو ويوليو من العام الحالي.

ثم يشير التقرير إلى بعض معالم التطورات الاقتصادية الدولية على شكل معدلات نمو البلدان المتقدمة في الربع الثاني من العام الجاري، وآخر مستجدات النزاع التجاري الصيني الأمريكي. وأخيراً أوضاع معدل النمو، والتضخم، والبطالة في الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، حسب أحدث الإحصاءات.

## أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

### **1.1 موقف تنفيذ مشروعات التنمية**

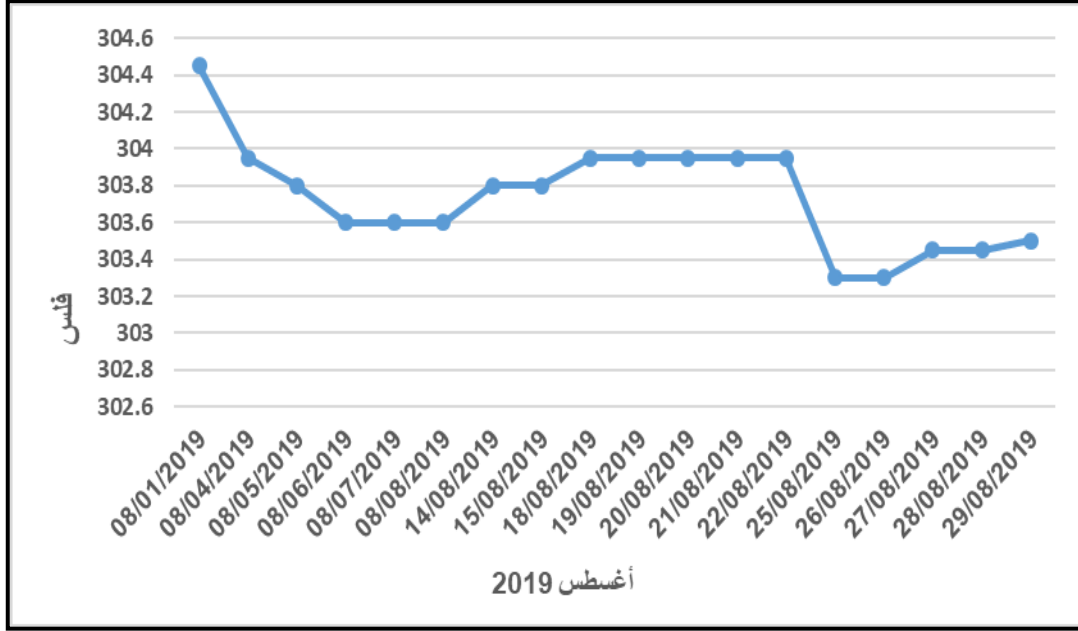
اعتماداً على تقرير بنك الكويت الوطني، والمستمد من مجلة "الموجز الاقتصادي للشرق MEED" فإن إسناد المشروعات بالدولة قد شهد انتعاشاً بالربع الثالث من عام 2019، ولتصل قيمة هذا الإسناد إلى (1.4) مليار دينار، بالمقارنة مع (450) مليون من الربع الثاني. وبعد ترحيل بعض المشروعات المتأخرة التنفيذ إلى النصف الثاني من عام 2019، فمن المتوقع ارتفاع قيمة المشروعات المطلوب ترسيبها في هذا النصف إلى حوالي (4.2) مليار دينار. الأمر الذي سيرفع مجموع قيمة المشروعات المزمع إسنادها عام 2019 إلى (5) مليار دينار. وهي القيمة الأعلى منذ عام 2015.

وفي الوقت الذي سيطرت به مشروعات التشييد على إجمالي مشروعات الإسناد، خلال النصف الأول من عام 2019 (573 مليون دينار)، جاء قطاع النقل في المرتبة الثانية (360 مليون دينار). وتتجسد أهم مشروعات التشييد في مشروع الجهراء ومشروع الصليبية، المؤسسة العامة للرعاية السكنية. أما مشروعات النقل فهي مشروعات الطريق الإقليمي الجنوبي، وزارة الأشغال.

### **2.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات**

وصل أعلى سعر صرف للدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، خلال شهر أغسطس 2019، إلى (304.45) فلس. في حين وصل السعر بداية الشهر إلى (304.45) فلس، وآخر الشهر إلى (303.5) فلس. أي بنسبة انخفاض بلغت (-0.31%). ويوضح الشكل (1) تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال شهر أغسطس 2019.

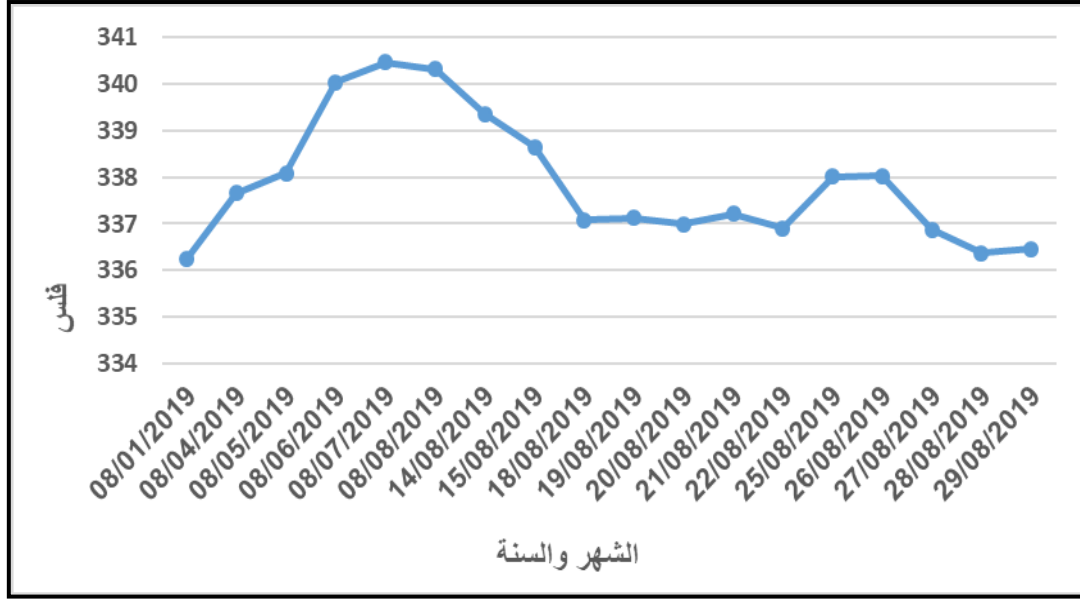
شكل (1): سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي – أغسطس 2019



ولابد من الإشارة، في مجال سعر صرف الدولار الأمريكي، بأن خفض سعر الفائدة الشهر الماضي، الأول منذ عشر سنوات، لازال يؤثر على مكاسب سعر الصرف لصالح الدولار. وذلك لكون الدولار لازال العملة الجاذبة، مقارنة مع العملات الأخرى. حيث لازال معدل نمو الاقتصاد الأمريكي (خلال الربع الثاني من عام 2019)، والبالغ (2.1%) منافساً لمعدلات نمو البلدان الأخرى. كما أن نمو الاستهلاك عند (4.3%)، لازال، أيضاً، منافساً، لمعدلات النمو المناظرة للدول الأخرى المنافسة. بالإضافة إلى أن آخر إحصاءات مكتب العمل الأمريكي توضح استمرار النمو في فرص العمل (تم إضافة 164 ألف فرصة عمل جديدة في يوليو 2019). مع نمو للأجور بحدود (3.2%)، على أساس سنوي. كما أن الرقم القياسي للدولار الأمريكي قد تحسن، خلال الشهر الماضي، ليصل إلى المتوسط المتحرك للرقم خلال (50) شهر إلى (96.105)، وبارتفاع بلغ (1.95%)، وليصل إلى (98.093). ووصلت قيمة الرقم القياسي، أول أغسطس 2019، إلى قيمة أعلى بلغت (98.932).

أما فيما يتعلق بسعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو، فقد وصل أعلى سعر إلى (340.457) فلس. ووصل أول الشهر إلى (336.25) فلس، وآخر الشهر إلى (336.455) فلس، أي بارتفاع بنسبة (0.06%). ويوضح الشكل (2) تطور سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو خلال شهر أغسطس 2019.

شكل (2): سعر صرف الدينار الكويتي مقابل اليورو – أغسطس 2019

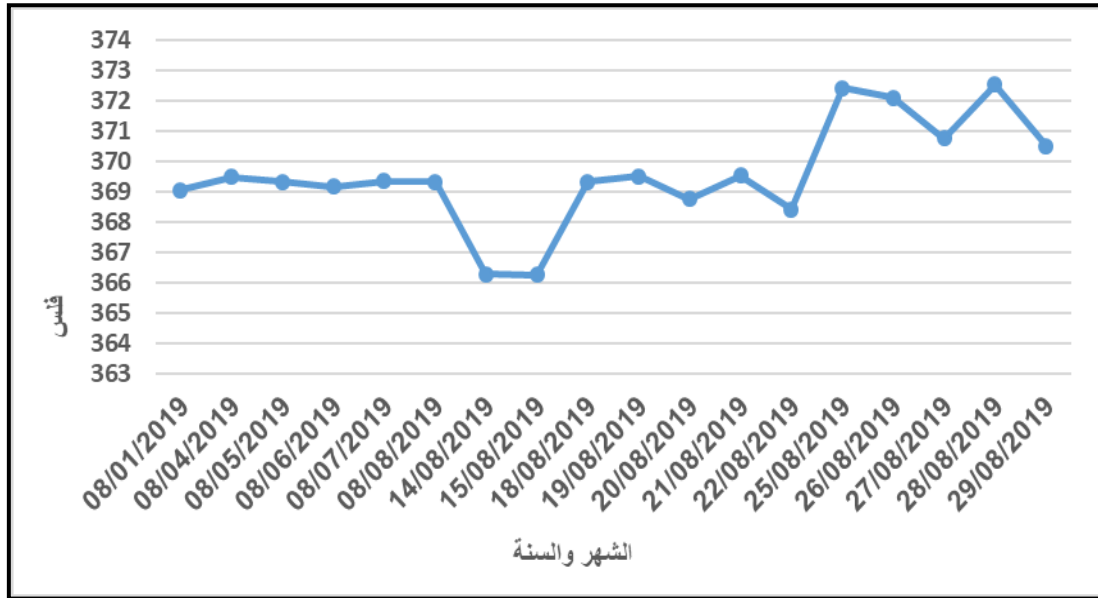


ويلاحظ في مجال سعر صرف اليورو بأنه تعرّض، مقابل الدولار، إلى هبوط بسبب البيانات الاقتصادية غير المشجعة بالإضافة إلى سياسة البنك المركزي الأوروبي الرامية إلى تراخي السياسة النقدية. وقد أوضحت بعض المسوحات بأن ثقة المستثمرين بأكثر اقتصاد في مجموعة اليورو، أي الاقتصاد الألماني، خلال الست أشهر القادمة، قد تراجعت بالمقارنة مع الثقة خلال السبع سنوات الماضية. كما أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، على أساس ربع سنوي، قد أظهر تراخي في الربع الثاني من عام 2019 (0.2%) مقارنة (0.4%) في الربع السابق. ورغم أن البنك المركزي الأوروبي لم يخفض سعر الفائدة في خلال اجتماع شهر يوليو 2019، إلا أنه من المتوقع التخفيض في اجتماع شهر سبتمبر نفس العام، كما أنه من المتوقع، أيضاً، إعادة العمل بـ

"التيسير الكمي" (سياسة نقدية تهدف إلى إعادة ضخ السيولة بالاقتصاد، من خلال إعادة شراء البنك المركزي للسندات الحكومية، أو الأصول المالية الأخرى، من القطاع المصرفي).

أما سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الجنيه الاسترليني، فقد وصل إلى أعلى سعر، خلال شهر أغسطس 2019، وهو (372.53) فلس. ووصل السعر بداية الشهر إلى (369.039) فلس وآخر الشهر إلى (370.498). أي بنسبة ارتفاع بلغت (0.39%). ويوضح الشكل (3) سلوك هذا السعر خلال الشهر المذكور.

شكل (3): سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي – ديسمبر 2018



ومن الملائم الإشارة هنا بأن سعر صرف الإسترليني/الدولار الأمريكي، خلال شهر أغسطس 2019، قد تلقى ضربات سياسية/اقتصادية. ويعتبر العامل الرئيسي المؤثر على سعر صرف الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي ثقة المستثمرين تجاه مفاوضات بريكست Brexit. وفي الوقت الذي صوتت به "الجنة السياسة النقدية الإنجليزية MPC"، (9) أصوات مقابل (صفر)، للمحافظة على سعر الفائدة بدون تغيير، خلال اجتماعهم في شهر أغسطس 2019، في هذا الوقت قام متخذي السياسات بخفض التوقعات الاقتصادية. حيث تم تخفيض معدل النمو المتوقع لعامي 2019

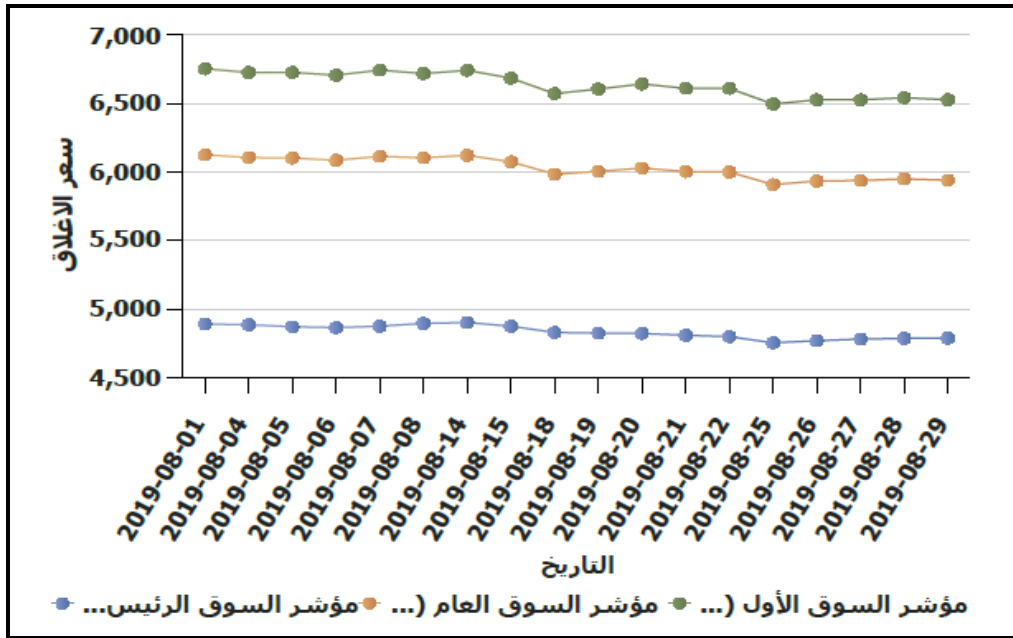
و2020 ليصبح (1.3%). علماً بأن هذه التوقعات تفترض السلاسة في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ويتوقع، في ظل ظروف عدم التأكد الاقتصادية في علاقة بريطانيا بالاتحاد، أن يتم خفض سعر الفائدة. ويتوقع تعرّض الإسترليني للضغوط في ظل هذه الظروف.

### 3.1 التطورات النقدية والمصرفية

أقل مؤشر السوق الأول، في نهاية شهر أغسطس، 2019، عند (6,527.81) نقطة متراجعاً بنسبة حوالي (3.2%) عن الشهر السابق. في حين انخفض أيضاً مؤشر السوق الرئيسي بنسبة (1.9%) ليصل إلى (4,789.35) نقطة. أما المؤشر العام فانخفض بنسبة (2.8%) تقريباً وعند (5,941.13) نقطة. ووصلت مكاسب مؤشر السوق الأول منذ بداية عام 2019 ولغاية نهاية شهر أغسطس حوالي (24%)، ومؤشر السوق الرئيسي حوالي (1.07%)، والمؤشر العام (17%) تقريباً. ويوضح الشكل (3) سلوك المؤشرات الثلاثة خلال شهر أغسطس 2019.

شكل (4): سلوك المؤشرات الثلاثة لسوق الأوراق المالية

أغسطس 2019





أما على مستوى القطاعات الإثنى عشر في البورصة، فقد سجّل تسع من هذه القطاعات تراجعاً، خلال شهر أغسطس 2019. وعلى رأس هذه القطاعات هو قطاع المواد الأساسية، وبنسبة خسارة حوالي (6.6%)، يليه في الخسارة قطاع السلع الاستهلاكية، وبنسبة انخفاض حوالي (6%)، وقطاع الصناعة، بنسبة انخفاض حوالي (5.6%)، وقطاع الخدمات المالية بانخفاض (1.0%) تقريباً. في حين تصدّر قطاع التكنولوجيا القطاعات المرتفعة، بنسبة تقدّر حوالي (12.6%)، ثم قطاع التأمين (0.5%)، والنفط والغاز بنسبة (0.4%).

وعند التطرق لـ (قيمة) التداولات، خلال شهر أغسطس 2019، فقد جاء قطاع البنوك بالمرتبة الأولى (255.88 مليون دينار)، وبنسبة (52.2%) من إجمالي قيم التداول. ثم الخدمات المالية (74.8 مليون دينار)، وبنسبة (15.3%) من إجمالي قيمة التداول. ثم قطاع الاتصالات (54.9 مليون دينار) وبنسبة (11.2%) من إجمالي قيم التداول.

#### 4.1 أداء بعض المؤشرات النقدية، أغسطس 2018 – يوليو 2019

اعتماداً على تطور عدد من المؤشرات النقدية لفترة أغسطس 2018 – يوليو 2019، والمجموعة من إحصاءات موقع بنك الكويت المركزي، يلاحظ أن العرض النقدي (M2) من أقل معدلات النمو خلال الفترة المذكورة (1.4%) (من 37908 مليون إلى حوالي 38421 مليون). وهو سلوك يحتسب لصالح السياسة النقدية التي تهدف إلى المحافظة على العرض النقدي تحت السيطرة لأغراض التحكم بمعدل التضخم (هناك أسباب أخرى للتضخم ترتبط بهيكل التكاليف للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وخارجياً). وعند التحقق من العوامل المؤثرة في (التسعير) في عرض النقود، فيلاحظ أن أكثرها تأثيراً هو "ودائع وحسابات الحكومة" التي ارتفعت بمعدل (-247.6%) (الإشارة السالبة تفسّر ارتفاع)، ثم انخفاض في صافي الموجودات الحكومية (-135.5%). ونظراً لعدم توفر معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي لكامل عام 2019، فيمكن الاعتماد، تقريباً، على معدل نمو الناتج بين الربع الأول من عام 2018 والربع الأول من عام 2019 والبالغ (2.1%) بالأسعار الجارية. وهذا المعدل لا يبعد كثيراً عن معدل نمو العرض النقدي (1.4%).

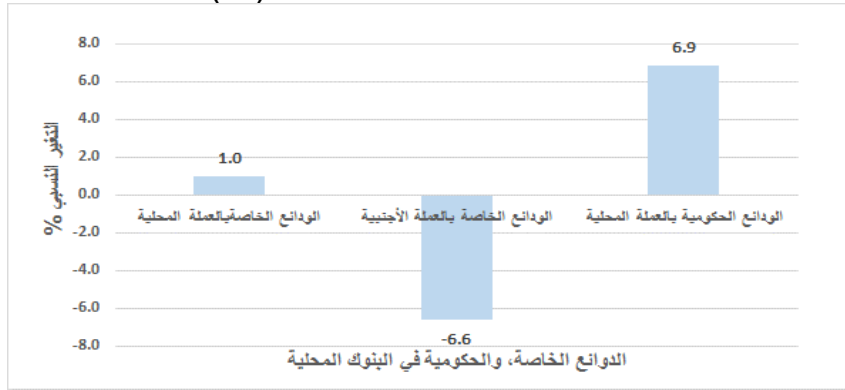
الأمر الذي يمكن أن يفسّر اتساق العرق النقدي، مع العرض السلعي والخدمي، وما ينتج عنه من معدل تضخم سنوي، لشهر يوليو 2019 يقدر بحوالي (1.15%).

أما فيما يتعلق بالودائع الخاصة (بالعملة المحلية والأجنبية) والعامّة في البنوك الكويتية، فقد شهدت الودائع الخاصة بالعملة المحلية نمواً (1%) خلال السنة الماضية، يقابلها نمواً بنحو (6.9%) بالودائع الحكومية بنفس العملة، مع انخفاض في ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية بنحو (-6.6%). الأمر الذي قد يعكس هيكل سعر الفائدة المتحيز للودائع بالعملة المحلية (تفوق أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية لأجل 3 شهر - سنة، حوالي 0.8% تلك الخاصة على الودائع بالدولار). وقد وصلت مجموع قيمة هذه الودائع الثلاث في أغسطس 2018 (45498.1) مليون دينار مقابل (46138.2) مليون في يوليو 2019.

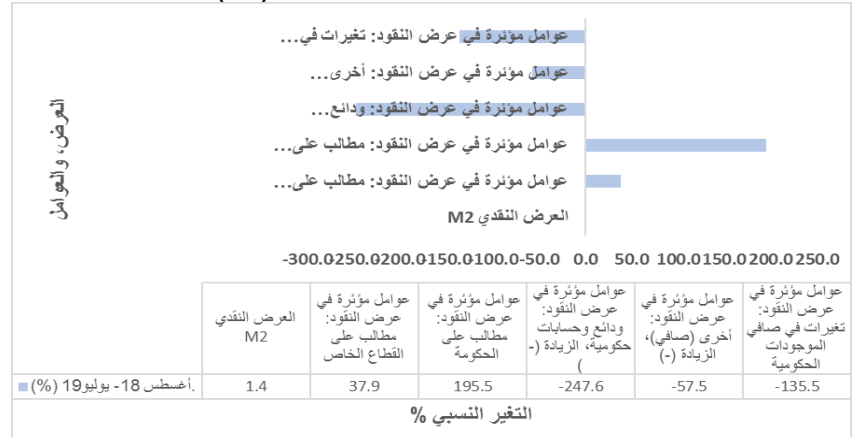
وفيما يرتبط بالتسهيلات الائتمانية فقد وصلت إلى (3131.6) مليون دينار في يوليو 2019، مقارنة مع (3217.9) مليون دينار في يونيو من نفس السنة (بمعدل نمو شهري -2.6%)، مقارنة مع (2134.4) مليون دينار في أغسطس 2018 (بمعدل سنوي بلغ 46.7%). في حين ارتفعت الودائع (ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية والأجنبية بالبنوك المحلية + ودائع الحكومة بالبنوك المحلية) من (4579.8) مليون دينار في أغسطس 2018 إلى (46138.2) مليون دينار في يوليو 2019. أي بمعدل نمو سنوي بلغ (0.74%)، وبمعدل نمو شهري (يونيو - يوليو 2019) بلغ (-0.88%). في حين نمت إجمالي التسهيلات الائتمانية (على أساس شهري: يونيو/ يوليو 2019) بمعدل نمو سالب (-2.7%)، وبمعدل نمو سنوي موجب (أغسطس 2018/ يوليو 2019) قدره (46.7%). وتربعت التسهيلات الائتمانية الشخصية (القروض الاستهلاكية + أخرى) على أعلى معدل نمو شهرياً (34.4%)، وسنوياً (75.9%)، ثم الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية (شاملة التأمين، والصرافة، وشركات التمويل والاستثمار) (25% شهرياً، و 478.6% سنوياً: سنوياً من 29.4 مليون في أغسطس 2018 إلى 170.1 مليون دينار في يوليو 2019)، ثم الصناعة (2.0% شهرياً، 31.6% سنوياً). مع نمو بقية أشكال الائتمان شهرياً بالسالب، ونمو موجب سنوياً لكافة البنود ما عدا الزراعة، والائتمانات الأخرى (-16.7% و -17.9%، تبعاً).

أما الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة فقد ارتفعت من (11071.2) مليون دينار في أغسطس 2018، إلى (11588.3) مليون دينار في يوليو 2019، وبمعدل نمو سنوي (4.7%)، وشهري (0.7% من 11508.4 مليون إلى 11588.3 مليون بين يونيو ويوليو 2019). وتركز أكبر قيمة للاحتياطي، طيلة الفترة، في "الودائع والعملة"، وهي أصول احتياطية دولية أنشأها صندوق النقد الدولي بهدف إضافتها للاحتياطي كل بلد لدى الصندوق. وتتحدد قيمتها وفق سلّة عملات، وهي عملة محاسبية وليس ورقية. وتمثل هذه العملة والودائع حوالي (93%) من إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية الرسمية. تأتي بعد ذلك، من حيث الأهمية في بنود الاحتياطي، حقوق السحب الخاصة (وهي أصول احتياطية دولية أنشأها صندوق النقد الدولي لتضاف لاحتياطات الدول الأعضاء بالصندوق). وتتحدد قيمتها على أساس سلّة من العملات، وهي ليست عملة ورقية بل محاسبية). وتمثل أهميتها إلى إجمالي الاحتياطي في حدود (5%). بعد ذلك تأتي مساهمة "وضع احتياطي دولة الكويت في صندوق النقد" والتي تمثل حوالي (1%)، وأخيراً مساهمة "الذهب النقدي" (لتمييزه عن الذهب للأغراض الاستهلاكية)، ويمثل إلى إجمالي الاحتياطي حوالي (1%). مع استقرار لأسعار الفائدة على الودائع على المستوى الشهري، وارتفاع بمعدل نمو (22.2%) لأجل شهر، و(21.0%) لأجل ثلاث أشهر، و(19%) لأجل ستة أشهر، و(19%) لأجل سنة. وارتفعت الإصدارات الجديدة من السندات والتورق، على مستوى شهري بمعدل (38.8%) لأجل ثلاث أشهر، وانخفضت بمعدل (14.3%) لأجل ستة أشهر، واستقرت عند سنة. مع نموها أيضاً سنوياً، ما عدا الإصدار لسنة. وتوضح الأشكال أدناه معدلات نمو عدد من المؤشرات النقدية على أساس سنوي (أغسطس 2018 – يوليو 2019).

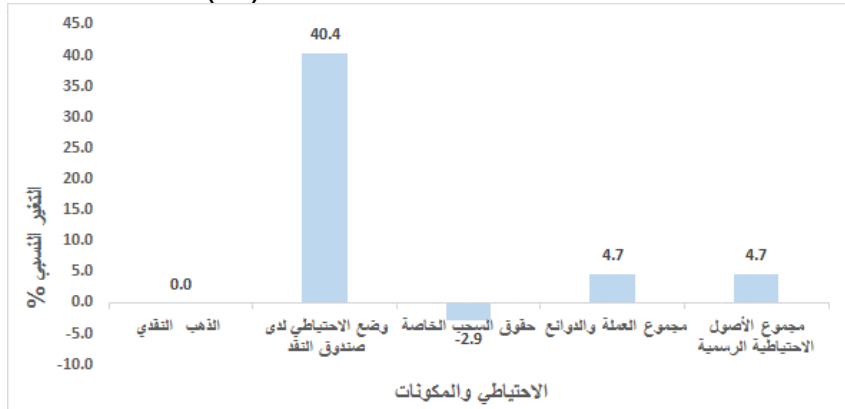
شكل (6): التغير النسبي في ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية والاجنبية، والحكومي بالعملة المحلية، في البنوك المحلية أغسطس 2018 - يوليو 2019 (%)



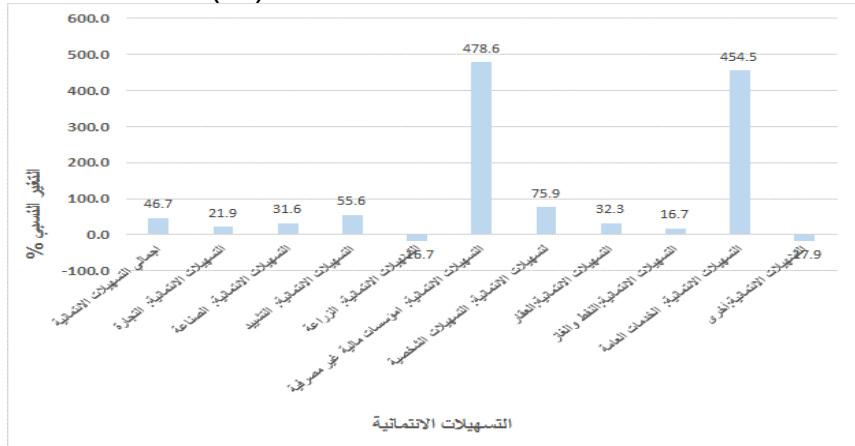
شكل (5): التغير النسبي في عرض النقود والعوامل المؤثرة بالعرض: أغسطس 2018 - يوليو 2019 (%)



شكل (8): التغير النسبي في مكونات الاحتياطي الرسمي لبنك الكويت المركزي أغسطس 2018 - يوليو 2019 (%)



شكل (7): التغير النسبي في التسهيلات الائتمانية، وأشكالها المختلفة أغسطس 2018 - يوليو 2019 (%)



المصدر: محتسبة بالاعتماد على بيانات: موقع بنك الكويت المركزي، جداول المؤشرات النقدية ذات العلاقة.

## 5.1 معدل التضخم

وفقاً لمعدلات التضخم لشهر يوليو 2019، المعلنة من الإدارة المركزية للإحصاء، ارتفع معدل التضخم، على أساس شهري بنسبة (0.26%)، وعلى أساس سنوي (1.15%). وشهدت معدلات التضخم، على أساس شهري، استقراراً لتسعة سلع وخدمات هي: السجائر والتبغ، والمسكن، والمفروشات المنزلية، ومعدات الصيانة، والصحة، والنقل، والترفيه والثقافة، والتعليم. في حين ارتفعت معدلات التضخم لبقية السلع والخدمات، وعلى رأسها المطاعم والفنادق (0.57%)، ثم السلع والخدمات المتنوعة (0.28%).

أما على المستوى السنوي فقد شهدت جميع السلع والخدمات ارتفاعاً، ما عدا خدمات المسكن التي شهدت انخفاضاً بنحو (0.78%). ووصل أكبر ارتفاع في حالة الاتصالات (4.79%)، ثم النقل (4.68%)، ثم الترفيه والثقافة (3.89%).

وفي حالة استثناء الأغذية والمشروبات من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك فإن معدل التضخم وصل، خلال شهر يوليو، على أساس شهري إلى (0.09%)، وسنوي إلى (1.23%). وباستثناء خدمات السكن وصل إلى (0.35%) و (2.15%)، تبعاً. وباستثناء الأغذية والمسكن وصل التضخم إلى (0.17%) و (2.57%)، تبعاً. ويوضح الجدول (1) تفاصيل معدلات التضخم لشهر يونيو 2019.

جدول (1) الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب المجموعات الرئيسية  
(سنة الأساس 2013)

نسبة التغير %				يوليو	يونيو	يوليو	المجموعات الرئيسية
السنوية	الشهرية		2019	2019	2018		
▲	1.15	▲	0.26	114.4	114.1	113.1	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
▲	1.01	▲	1.2	109.5	108.2	108.4	الأغذية والمشروبات
▲	1	-	0	130.7	130.7	129.4	السجائر والتبغ
▲	1.71	▲	0.19	107	106.8	105.2	الكساء وملبوسات القدم
▼	-0.78	-	0	115	115	115.9	خدمات المسكن
▲	1.88	-	0	119.4	119.4	117.2	المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
▲	2.16	-	0	108.7	108.7	106.4	الصحة
▲	4.68	-	0	125.3	125.3	119.7	النقل
▲	4.79	▲	0.18	109.4	109.2	104.4	الاتصالات
▲	3.89	-	0	109.5	109.5	105.4	الترفيهية والثقافية
▲	2.43	-	0	122.1	122.1	119.2	التعليم
▲	1.32	▲	0.57	122.6	121.9	121	المطاعم والفنادق
▲	0.56	▲	0.28	108.3	108	107.7	السلع والخدمات المتنوعة
▲	1.23	▲	0.09	115.4	115.3	114	باستثناء الأغذية والمشروبات
▲	2.15	▲	0.35	114.1	113.7	111.7	باستثناء خدمات السكن
▲	2.57	▲	0.17	115.7	115.5	112.8	باستثناء الأغذية والسكن

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

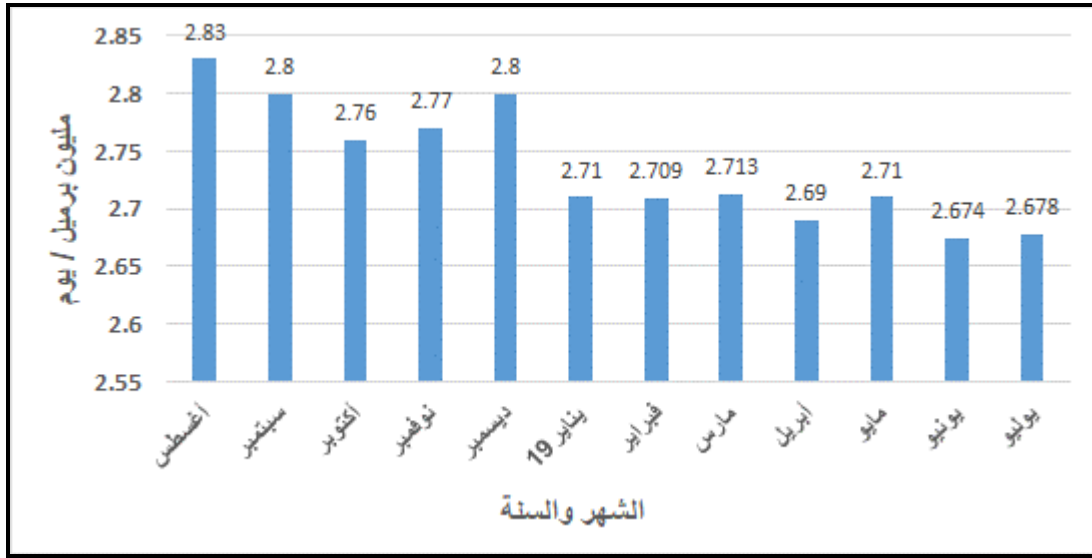
## ثانياً: التطورات النفطية

### 1.2 تطورات الإنتاج والسعر

شهد سوق الإنتاج النفطي، على مستوى أوبك، انخفاضاً في الإنتاج من (29.855) مليون برميل/يوم خلال شهر يونيو إلى (29.609) مليون برميل/يوم خلال شهر يوليو، أي بانخفاض بلغ (-0.8%)، وتركز الارتفاع في الإنتاج النفطي في الدول الأعضاء بأوبك التالية: الجزائر (2.1%)، والاكوادور (0.9%)، وغينيا الاستوائية (4.3%)، والعراق (0.6%)، والإمارات (0.03%)، أما الدول التي شهدت انخفاضاً بالإنتاج خلال شهر يوليو مقارنة مع شهر يونيو 2019 فهي: الكونغو (-2.9%)، والكابون (-7.3%)، وإيران (-2.0%)، وليبيا (-3.8%)، ونيجيريا (-1.6%)، وفنزويلا (-4.1%)، أما في حالة دولة الكويت فقد شهد الإنتاج، خلال الفترة المذكورة، ارتفاعاً نسبياً، من (2.674) مليون برميل/يوم إلى (2.678) مليون برميل/يوم

(0.2%) ويوضح الشكل (1) تطور الإنتاج النفطي خلال العام الماضي المنتهي في يوليو 2019.

شكل (1): تطور الإنتاج النفطي لدولة الكويت  
أغسطس 2018 - يوليو 2019  
(مليون برميل/يوم)



علماء، وحسب مسح وكالة رويترز، ارتفع إنتاج أوبك لشهر أغسطس بحوالي (80) برميل/يوم. ورغم الالتزام بمقررات أوبك الخاصة بخفض الإنتاج التي وصلت إلى (136%)، خلال شهر أغسطس، إلا أن العراق قد رفع الإنتاج بنحو (80) ألف برميل/يوم، ونيجيريا بحوالي (60) ألف برميل/يوم. وحتى السعودية (التي تجاوزت نسبة الالتزام المقررة لخفض الإنتاج) قد رفعت إنتاجها إلى (9.630) مليون برميل/يوم خلال شهر أغسطس 2019.

ومن التطورات المهمة، خلال شهر يوليو، هي تجاوز واردات شركات تكرير النفط الخام في كوريا الجنوبية (أحد أهم مستوردي النفط الكويتي) من الولايات المتحدة تلك المستوردة من دولة الكويت (بلغت الواردات من الولايات المتحدة 14.78 مليون برميل مقابل 11.03 مليون برميل من

الكويت). وقد تصاعدت واردات كوريا من النفط الأمريكي ثلاث مرات خلال عام واحد. ويعزى ذلك إلى انخفاض سعر النفط الأمريكي المدعّم بالإنتاج الصخري.

وفي غضون ذلك، أشار الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت أن الدولة سترفع الطاقة الإنتاجية النفطية إلى (3.2) مليون برميل/يوم في غضون خمس سنوات. وأشارت وكالة "ستاندرد آند بورز بلاس" في مقابلتها مع الرئيس التنفيذي إلى أن شركة النفط تخطط لاستثمارات تقدر بنحو (8.9) مليون دولار خلال العام الحالي، بالإضافة إلى خطط استثمارية بنحو (50) مليار دولار خلال الأعوام الخمس القادمة. ومن المهم الإشارة هنا بأن أحد المحاور السبعة لخطط التنمية يشير إلى تنويع مصادر الدخل.

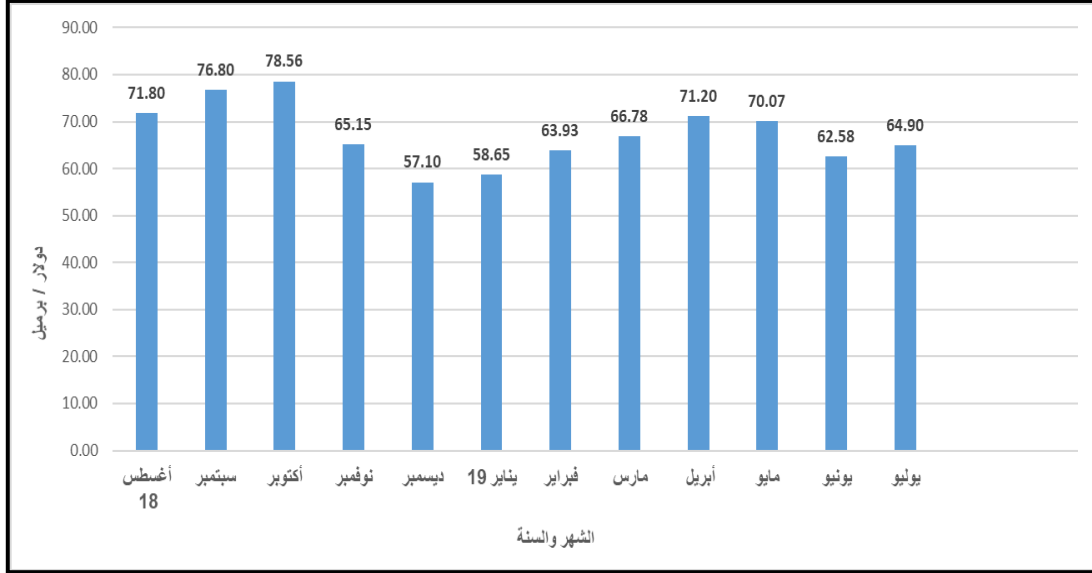
أما على مستوى الأسعار النفطية فقد وصل سعر برميل سلّة نفط أوبك لشهر يوليو إلى (64.71) دولار/برميل، وبارتفاع (1.79) دولار عن شهر يونيو (+2.8%)، مدعماً بانتعاش الطلب الآسيوي. واستمر سعر مزيج خام برنت بالتراجع، ليصل إلى (58) دولار/برميل، ولتصل نسبة الانخفاض (22%) قياساً بشهر إبريل 2019. وانخفض هذا السعر في أغسطس 2019 بحوالي (7.3%) عن الشهر السابق. وتعكس هذه الانخفاضات عدم التأكد المرتبط بتقلبات الاقتصاد العالمي خاصة تلك المرتبطة بمعدلات النمو، والحرب التجارية الصينية الأمريكية. وبقدر تعلق الأمر بسعر برميل النفط الكويتي المصدر، فقد وصل خلال شهر يوليو 2019 إلى (64.9) دولار/برميل، مقارنة مع (62.58) دولار/برميل، وبارتفاع بلغ (2.32) دولار/برميل (+3.7%). ويوضح الشكل (2) تطور هذا السعر خلال العام الماضي المنتهي في يوليو 2019.



شكل (2): تطوّر سعر برميل النفط الكويتي المصدر

أغسطس 2018 - يوليو 2019

(دولار/ برميل)



وفيما يخص تأثير سعر صرف الدولار، والتضخم، على سعر برميل النفط، خلال شهر يوليو 2019، فإن الاتجاه العام لسعر صرف الدولار، مقابل أهم العملات بالدول المتقدمة هو الارتفاع. إلا أن هذا الاتجاه كان نحو الانخفاض مقابل عملات الدول الناشئة.

## 2.2 التطورات النفطية ومعدلات النمو

اتجهت تقديرات معدل النمو العالمي، خلال عام 2019، والخاصة بشهر يوليو من نفس العام، نحو تخفيض هذا المعدل من (3.2%) إلى (3.1%). مع بقاء المعدل الخاص لعام 2020 دون تغيير (3.2%). وعلى مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، شاملة الولايات المتحدة التي تشهد تباطؤاً بالنمو، فإن معدل النمو للمنظمة قد تم خفضه إلى (1.6%) بدلاً من (1.7%) حسب تقديرات شهر يونيو، لعام 2019، ونفس المعدلات لعام 2020. مع خفض معدل النمو الأمريكي ليصل إلى (2.4%) بدلاً من (2.6%)، بعد إعادة النظر في الحسابات القومية لشهر يوليو. مع بقاء معدل النمو المتوقع لعام 2020 عند (2.0%)، بدون تغيير عن الشهر الماضي،

يونيو. أما منطقة اليورو فقد استمر توقع معدل النمو لعام 2019، في يوليو، كما هو في شهر يونيو، عند (1.2%)، ولنفس العام 2020.

وكذلك الأمر بالنسبة لليابان التي استمر توقع معدل نموها لعام 2019 كما هو عند (0.5%) لعامي 2019 و 2020. وبفعل القلق المرتبط بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تم تخفيض معدل النمو لعام 2019 إلى (1.3%) بدلاً من (1.4%)، وبنحو (1.4%) لعام 2020.

أما على مستوى الدول الناشئة، وعلى رأسها الصين، فقد بقي معدل النمو لعام 2019 عند مستواه المحدد في شهر يونيو، أي (6.2%)، مع هبوط معدل النمو لعام 2020 ليصل إلى (6.0%) بسبب التقلبات في الحرب التجارية الصينية الأمريكية. وبقيت الهند عند معدل نمو (6.8%) لعام 2019، ولتشهد انتعاش عام 2020 بحيث يصل المعدل إلى (7.0%). مع إعادة النظر بمعدل النمو الروسي باتجاه الانخفاض لعام 2019 ليصل إلى (1.3%) بدلاً من (1.4%)، مع معدل نمو (1.4%) لعام 2020.

وبقي معدل النمو البرازيلي المتوقع خلال شهر يوليو 2019، عند (0.9%)، وعند (1.7%) لعام 2020. ويوضح الجدول (1) تطور معدل النمو المتوقع لعامي 2019 و 2020 لشهر يوليو بالمقارنة مع شهر يونيو 2019، لأهم الدول التي تصدر لها دولة الكويت (النفط أساساً): كوريا الجنوبية، والصين، والهند، واليابان، وسنغافورة. وكما يلاحظ اتجاه انخفاض معدل النمو في هذه البلدان، ما عدا الصين التي لازال معدل نموها مستقرًا نسبيًا.

جدول (1): أوضاع معدل النمو في أهم الدول المستوردة للنفط الكويتي  
حسب تقديرات يوليو 2019 بالمقارنة مع يوليو 2018 (%)

البلد	2018 (فعلي)	2019 (متوقع حسب تقديرات يوليو 2019)
كوريا الجنوبية	2.7	1.9
الصين	6.6	6.2
الهند	7.2	6.8
اليابان	0.8	0.5
سنغافورة	3.2	-

المصدر:

- OPEC Monthly Report, August, 2019.
- World Bank, World Economic Prospect, June 2019.

### 3.2 الطلب والعرض النفطي العالمي وتطور عدد الحفارات

يتوقع للطلب العالمي على النفط أن يرتفع بحوالي (1.1) مليون برميل/يوم عام 2019، حسب توقعات شهر يوليو 2019. وعليه يتوقع أن يصل إجمالي الطلب العالمي على النفط للعام المذكور إلى (99.92) مليون برميل/يوم. ويتوزع هذا الطلب بين مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومجموعة الدول غير الأعضاء في هذه المنظمة.

وبقدر تعلق الأمر بالدول الأعضاء بالمنظمة المذكورة فقد تم رفع الطلب بحوالي (130) ألف برميل/يوم لعام 2019. ويتوزع هذا التغير، داخل المنظمة، بين طلب القارة الأمريكية الذي يتوقع ارتفاعه بنحو (210) ألف برميل/يوم (والذي تبلغ حصة الولايات المتحدة منه 220 ألف برميل/يوم)، مع انخفاض في الطلب الأوروبي بنحو (40) ألف برميل/يوم، وكذلك انخفاض في الطلب من الدول الآسيوية الباسيفيكية بنحو (60) ألف برميل/يوم.

أما الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فمنها الدول النامية (الدول الآسيوية الأخرى، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وأفريقيا)، والتي يتوقع ارتفاع طلبها بنحو (510) ألف برميل/يوم خلال عام 2019 حسب تقديرات شهر يوليو. أما بقية البلدان، من الدول غير

الأعضاء بالمنظمة (الصين، وبقية الدول الأوروبية، ودول الاتحاد السوفيتي السابق) فسوف يرتفع طلبهم بحوالي (470) ألف برميل/يوم.

وفيما يتعلق بالعرض العالمي من النفط لعام 2019، وفقاً لتقديرات شهر يوليو، فإن طلب البلدان غير الأعضاء في أوبك (شاملاً طلب الغاز الطبيعي المسال) ارتفع بنحو (480) ألف برميل/يوم ليصل إلى (69.1) مليون برميل/يوم، في يوليو 2019. أما عرض أوبك فيتوقع أن ينخفض بنحو (30.5) ألف برميل/يوم لعام 2019، حسب تقديرات شهر يوليو، وليصل إلى (29.6) مليون برميل/يوم. ويلخص الجدول (2) الطلب والعرض العالمي على النفط، لعام 2019، بالمقارنة مع عام 2018.

جدول (2): الطلب والعرض العالمي على النفط لعام 2019 وفقاً لتقديرات شهر يوليو، بالمقارنة مع عام 2018 (مليون برميل/يوم)

الفرق عن عام 2018	2019	
1.1	99.1	الطلب العالمي
2.0	64.1	عرض الدول غير الأعضاء في أوبك
0.1	4.8	عرض أوبك من الغاز الطبيعي المسال
0.9-	30.7	الفرق

المصدر: OPEC Monthly Report, August, 2019.

أما عن تطورات الإنتاج النفطي الأمريكي، لشهر يوليو 2019، فقد وصل الإنتاج إلى (12.040) مليون برميل/يوم، منها (435) ألف برميل/يوم يخص ألاسكا. علماً بأن إنتاج شهر يوليو 2018 كان (10.891) مليون برميل/يوم. أي بارتفاع (10.5%) خلال سنة. في حين وصلت المنتجات البترولية المحلية المسوّقة للسوق المحلي الأمريكي، في يوليو، حوالي (20.817) مليون برميل، مقارنة مع (20.621) مليون برميل/يوم في يوليو 2018، أي بنسبة ارتفاع بلغت (0.95%) خلال سنة.

وأخيراً ارتفع عدد الحفّارات النفطية، عالمياً، خلال شهر يوليو 2019 بنحو (16) حفّارة، منها (14) في دول أوبك، و(2) في الدول غير الأعضاء في أوبك. وتركز ارتفاع عدد الحفّارات، ضمن أوبك في السعودية (11 حفّارة)، والعراق (2)، والإمارات (2)، والكويت (1)، وفنزويلا (1)، مع الانخفاض في حالة الجزائر بـ (4 حفّارة)، واستقرار بقية البلدان. وتركز الارتفاع في الدول غير الأعضاء في أوبك في كندا وبريطانيا (7)، والمكسيك (5).

### ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

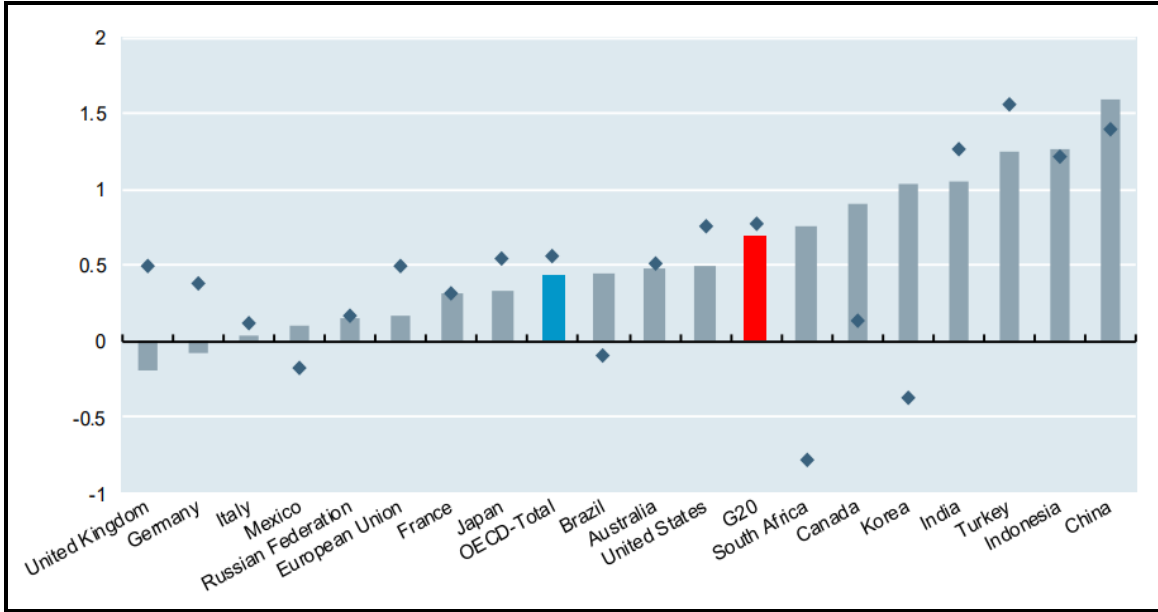
#### **1.3 تطورات معدل النمو في الدول المتقدمة، الربع الثاني 2019**

وصل معدل النمو الحقيقي لمجموعة العشرين (G20) إلى (0.7%) في الربع الثاني من عام 2019، مقارنة مع (0.8%) في الربع السابق. أما على الأساس السنوي فقد انخفض معدل النمو في الربع الثاني من العام المذكور ليصل إلى (2.9%) مقارنة مع الربع النظير عام 2018.

وضمن الدول الأعضاء بالمجموعة، وعلى مستوى النمو الربع سنوي، فقد انخفض معدل نمو الصين، والمملكة المتحدة (0.2% و 0.1%)، تبعاً في الربع الثاني من 2019، مع انخفاض المعدل في حالة تركيا (1.2%)، والهند ليصل إلى (1%)، والولايات المتحدة (0.5%)، واليابان (0.3%)، وإيطاليا (0%)، والاتحاد الأوروبي (0.2%).

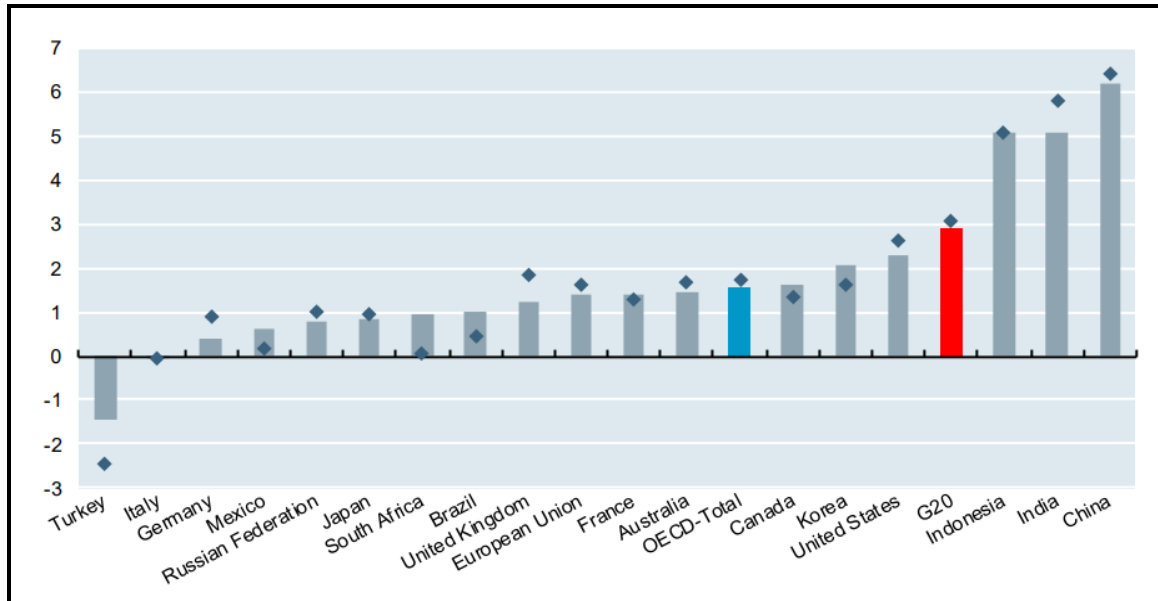
وعلى المستوى السنوي (الربع الثاني 2018 – الربع الثاني 2019)، فقد سجّلت الصين أعلى معدل نمو (6.2%)، وتركيا أقل معدل (1.4%)، أما على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي (1.6%). ويوضح الشكلين (1) و (2) معدلات النمو لدول المجموعة، على المستوى الربعي، وعلى المستوى السنوي.

شكل (1): معدل النمو الحقيقي لدول مجموعة العشرين  
الربع الأول والربع الثاني، 2019 (%)



المصدر: OECD Web site.

شكل (2): معدل النمو الحقيقي لدول مجموعة العشرين  
الربع الثاني 2018 - الربع الثاني 2019 (%)

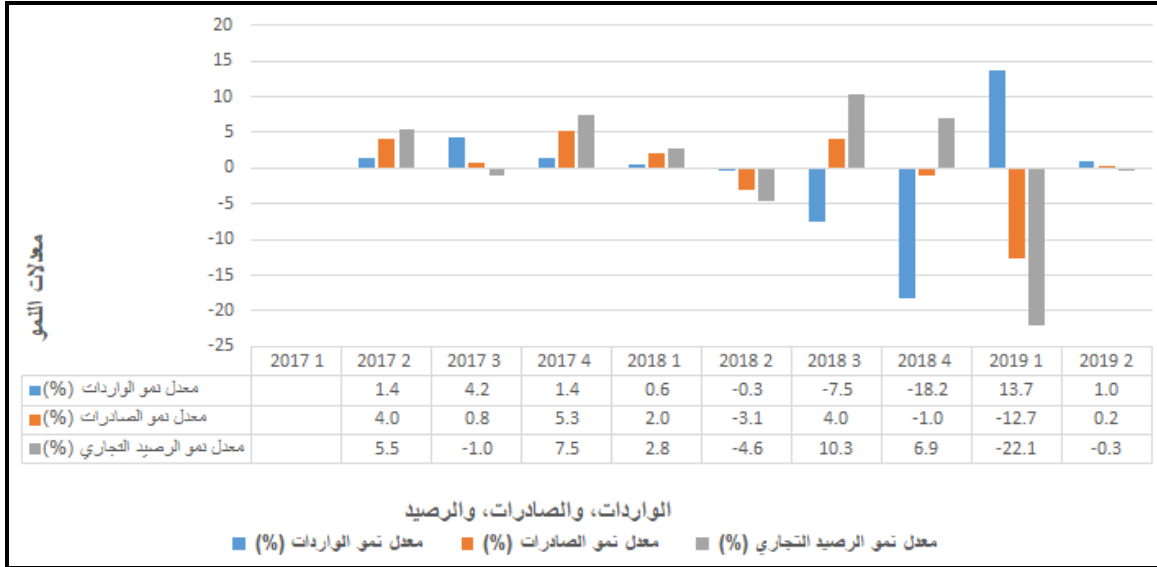


المصدر: OECD Web site.

### 2.3 آخر تطورات النزاع التجاري الصيني - الأمريكي

وفقاً لآخر التطورات المعلنة بداية شهر سبتمبر 2019، أعلن الجانب الصيني بمغادرة وفد صيني للاجتماع مع وفد تجاري مناظر أمريكي في الولايات المتحدة الشهر القادم، أكتوبر. وأكد الجانب الأمريكي هذا الخبر. وقد أظهرت إحصاءات الحساب التجاري الأمريكي انخفاضاً في العجز التجاري الإجمالي ليصل إلى (54) مليار دولار في يوليو 2019، وبارتفاع يقدر بحوالي (6%)، على أساس شهري. مع انخفاض بالواردات (0.1%) على نفس الأساس، أيضاً. في حين ارتفع عجز الحساب السلعي مع الصين بنحو (9.4%) ليصل إلى (32.8) مليار دولار. ويعتبر هذا المستوى من العجز الأعلى منذ يناير من العام الجاري. ويوضح الشكل (3) تطور الواردات والصادرات، ورصيد الحساب التجاري الأمريكي مع الصين خلال الفترة (2019 - 2020) حسب كل ربع سنة.

شكل (3): تطور الواردات، والصادرات، ورصيد الحساب التجاري الأمريكي مع الصين الربع الأول 2017، والربع الثاني 2019 (%)



المصدر: محتسب من البيانات الواردة في موقع: US, Bureau of Economic Analysis.

وكما يتضح فإن العجز التجاري الأمريكي مع الصين عاد بالسالب رغم تحسنه (موجب) في الفترة السابقة. الأمر الذي يجعل من إدارة التعريفية الجمركية أداة (قد) تكون غير فعالة دائماً للحد من الواردات الأمريكية من الصين.

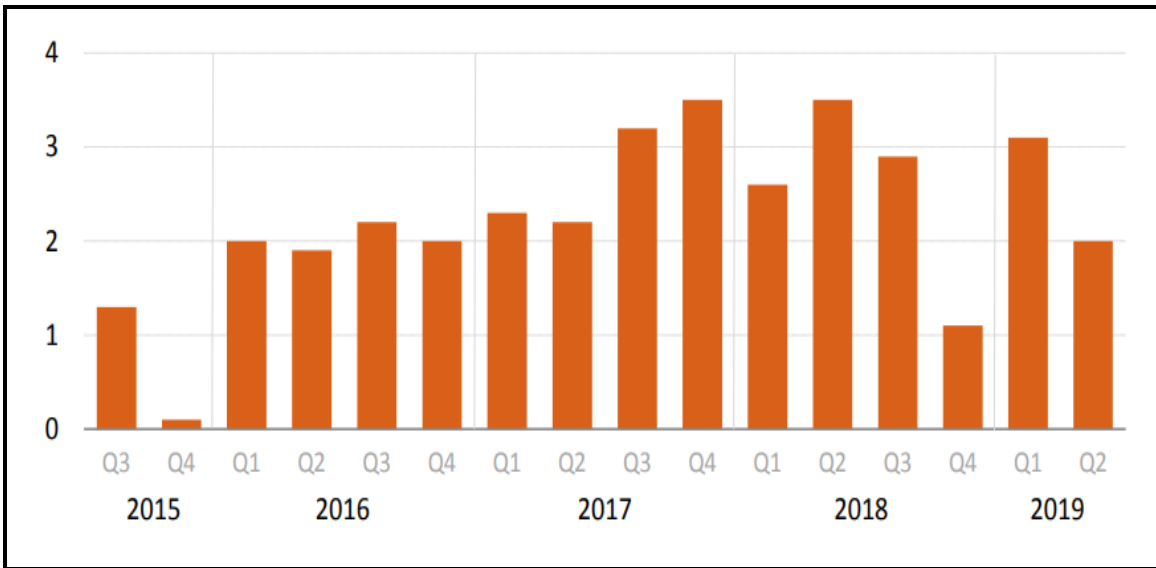
### 3.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

#### 1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي

أعلن مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي أن معدل النمو الحقيقي (وفقاً للتقدير الثاني) للربع الثاني من عام 2019 هو (2.0%)، بالمقارنة مع التقدير السابق (المتقدم) والبالغ (2.1%). وتعكس إعادة النظر بالنمو المساهمة المخفضة للإنفاق الحكومي على مستوى الحكومة، والولاية، والصادرات، والاستثمار في المخزون الخاص، والاستثمار السكني. وتم تعويض هذا الخفض في المساهمة الإيجابية، نسبياً، للإنفاق الاستهلاكي الخاص، والواردات.

أما الناتج المحلي الإجمالي الإسمي فقد ارتفع بمعدل نمو، خلال الربع الثاني من 2019، بلغ (4.6%)، أو ما يعادل (240.3) مليار دولار، ليصل الناتج إلى (21.34) تريليون دولار. علماً بأن معدل النمو الإسمي كان في الربع الأول يساوي (3.9%). ويوضح الشكل (4) معدل النمو الحقيقي، ربعياً، خلال الفترة 2015 – 2019.

شكل (4): تطور معدل النمو الحقيقي، كل ربع سنة،  
للفترة 2015 – 2019 (%)



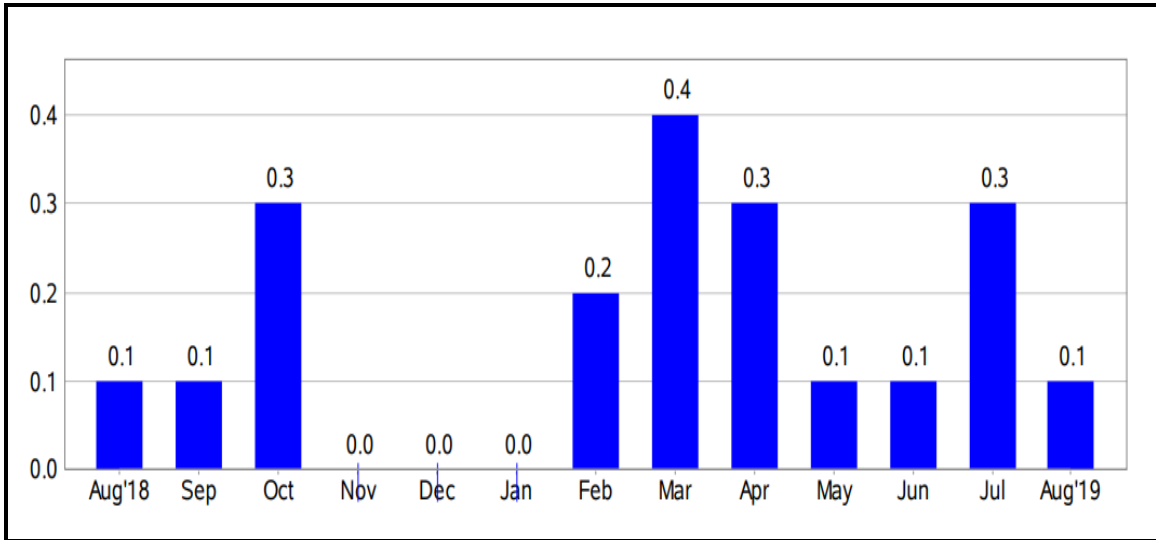


### 2.3.3 معدل التضخم

ارتفع معدل التضخم، المعدل موسمياً، في كافة المناطق الحضرية بحوالي (0.1%) خلال شهر أغسطس 2019. وبعد ارتفاع بلغ (0.3%) خلال الشهر السابق، يوليو. مع ارتفاع المعدل بنحو (1.7%) خلال السنة الماضية المنتهية في أغسطس، وتصدّر بنود المسكن (0.2%)، والرعاية الصحية (0.9%)، مع تعويض هذا الارتفاع بانخفاض أسعار الطاقة بنحو (1.9%)، والكازولين (3.5%).

أما معدل التضخم، بدون الأغذية والطاقة، فقد ارتفع بنحو (0.3%)، وهو نفس الارتفاع في أشهر يوليو، ويونيو السابقة. وضمن هذا المعدل ارتفعت أسعار المسكن، والطاقة، والترفيه، والسيارات المستعملة، والشاحنات، وتذاكر السفر. مع انخفاض أسعار وسائل النقل، والأثاث المنزلي. ويوضح الشكل (5) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين المعدل موسمياً خلال العام الماضي.

شكل (5): تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلكين المعدل موسمياً  
خلال الفترة أغسطس 2018 – أغسطس 2019 (%)

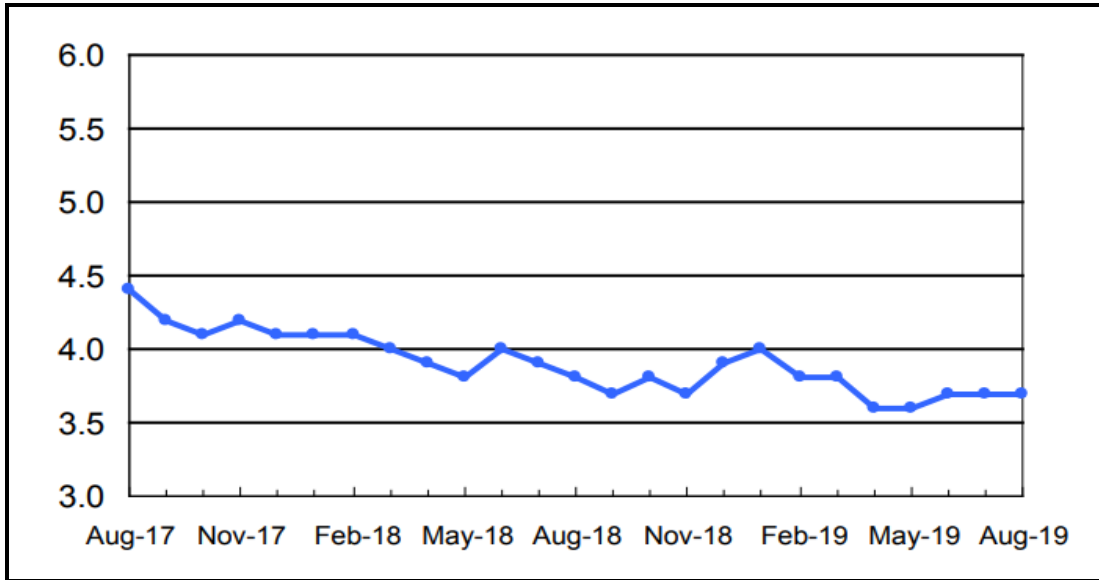


### 3.3.3 معدل البطالة

ارتفع عدد العاملين في الحضر في الولايات المتحدة، خلال شهر أغسطس، بنحو (130) ألف، مع ثبات معدل البطالة عند (3.7%). ويعكس ارتفاع عدد العاملين ارتفاع العمالة المؤجرة لإنجاز مسح عام 2020. مع تركيز المكاسب التشغيلية في الرعاية الصحية، والأنشطة المالية، مع انخفاض عدد العاملين في قطاع التعدين.

وفي مجال معدلات البطالة بين مختلف الفئات الاجتماعية، تركز أعلى معدل بطالة، خلال شهر أغسطس، بين المراهقين (12.6%)، ثم السود (5.5%)، ثم اللاتينيين (4.2%) يليهم البيض، والبالغين من الذكور (3.4% لكل منهما)، والبالغين من الإناث (3.3%)، والأسويين (2.8%). في حين تركز أكبر عدد العاطلين خلال فترة أقل من (5) أسبوع (حوالي 2,1 مليون)، ثم لفترة (5 – 14) أسبوع (حوالي 1.7 مليون)، ثم فترة (27) أسبوع وأكثر (حوالي 1.3 مليون)، وأخيراً فترة (15 – 26) أسبوع (927 ألف). ويوضح الشكل (6) تطور معدل البطالة في المناطق الحضرية المعدل موسمياً للفترة 2017 – 2019.

شكل (6): معدل البطالة المعدل موسمياً في المناطق الحضرية للفترة أغسطس 2017 – أغسطس 2019 (%)

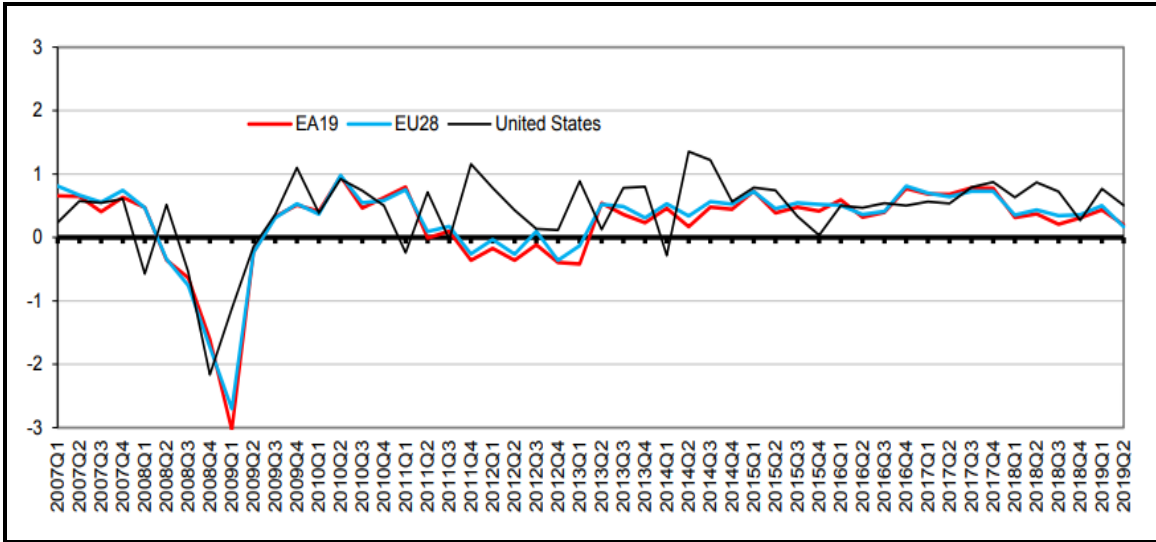


### 4.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

#### 1.4.3 الناتج المحلي الإجمالي

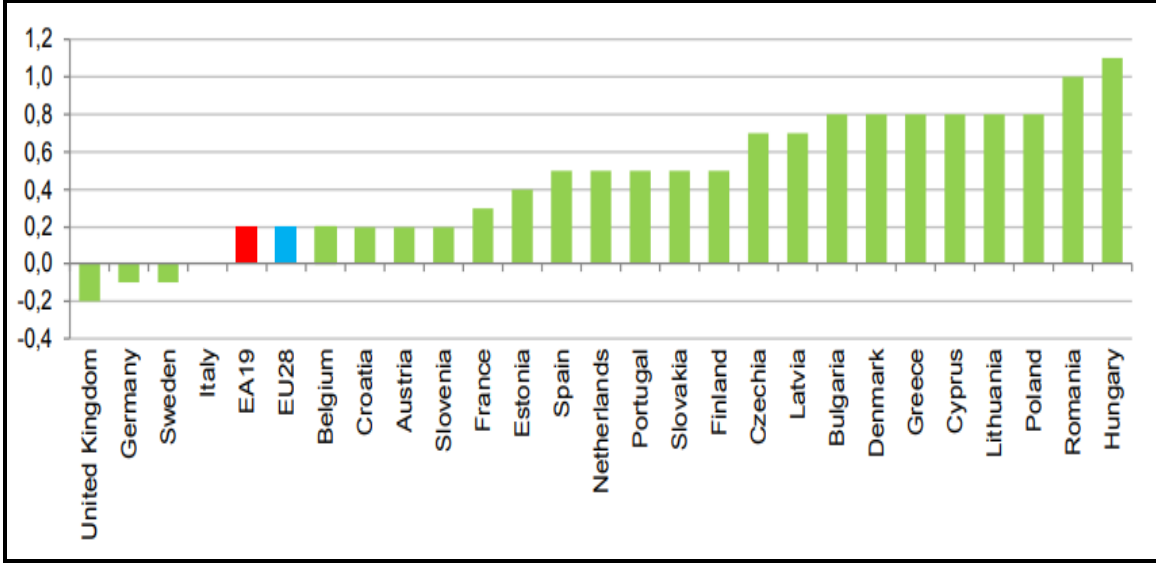
ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي المعدّل موسمياً بنحو (0.2%) في كل من منطقة اليورو، والمجموعة الأوروبية (EU28)، في الربع الثاني من عام 2019، بالمقارنة مع الربع الأول من نفس العام. علماً بأن معدل النمو قد ارتفع في الربع الأول بنحو (0.4%) في منطقة اليورو، و(0.5%) في المجموعة الأوروبية (EU28). أما عند المقارنة مع نفس الربع (الثاني) لعام 2018، فإن معدل النمو ارتفع بنحو (1.2%) في منطقة اليورو، و(1.4%) في المجموعة الأوروبية. ويوضح الشكل (7) تطور معدلات النمو الأوروبية بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

شكل (7): تطوّر معدل النمو في منطقة اليورو، والمجموعة الأوروبية (EU28)، والولايات المتحدة، للفترة 2017 – 2019، حسب كل ربع سنة (%)



وفيما يتعلق بمعدلات النمو لكل بلد عضو بالاتحاد الأوروبي، خلال الربع الثاني من عام 2019، فقد تصدرت هنغاريا معدلات النمو، يليها رومانيا، ثم بولندا. مع تحقيق كل من بريطانيا، وألمانيا، والسويد لمعدلات نمو سالبة. ويوضح الشكل (8) هذه المعدلات.

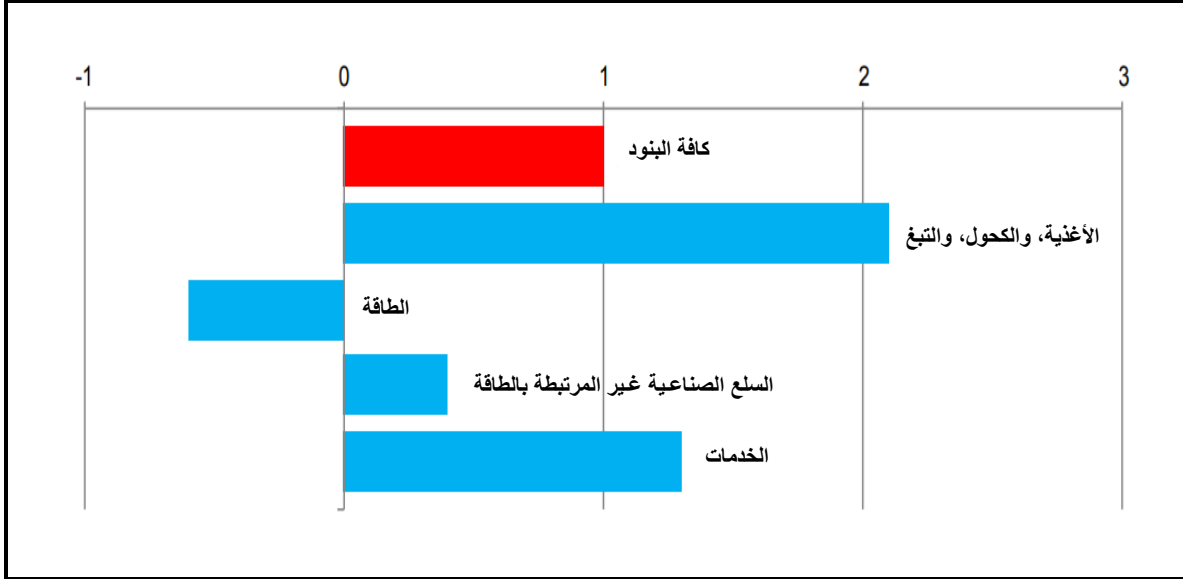
شكل (8): معدلات النمو للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي  
المعدّلة موسمياً، خلال الربع الثاني 2019 (%)



### 2.4.3 معدل التضخم

يتوقع أن يصل معدل التضخم، في منطقة اليورو، خلال شهر أغسطس 2019، حوالي (1.0%) والذي يعتبر مستقراً قياساً بالشهر السابق، يوليو. وضمن معدلات التضخم النوعية يتصدر أكبر المعدلات في حالة الأغذية، والمشروبات الكحولية، والتبغ (2.1% لشهر أغسطس مقارنة مع 1.9% لشهر يوليو)، ثم الخدمات (1.3% و1.2%، تبعاً)، ثم السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة (0.4% لكل من شهري أغسطس ويوليو)، وانخفاض المعدل في حالة الطاقة (-6.0% و0.5%، تبعاً). ويوضح الشكل (7) معدل التضخم في منطقة اليورو خلال الشهر المذكور.

شكل (7): معدل التضخم في منطقة اليورو، أغسطس 2019 (%)



### 3.4.3 معدل البطالة

وصل معدل نمو البطالة في منطقة اليورو، خلال شهر يوليو 2019، المعدل موسميًا، إلى (7.5%)، والذي يعتبر مستقرًا بالمقارنة مع معدل شهر يونيو السابق، ومنخفضًا عن معدل شهر يوليو 2018 والبالغ (8.1%). ويبقى معدل شهر يوليو 2019 الأقل، في منطقة اليورو، منذ يوليو 2008.

أما معدل البطالة في المجموعة الأوروبية (EU28) فقد بلغ (6.3%) لشهر يوليو 2019. والذي يعتبر مستقرًا، أيضاً، مع شهر يونيو السابق، ومنخفضًا عن معدل شهر يوليو 2018 والبالغ (6.8%). ويبقى الأقل منذ يناير 2000.

وقدّر مكتب الإحصاء الأوروبي عدد العاطلين بنحو (15.613) مليون في المجموعة الأوروبية (EU28) منهم (12.322) مليون في منطقة اليورو، خلال شهر يوليو 2019. وبالمقارنة مع شهر يونيو فقد ارتفع عدد العاملين بنحو (27) ألف بمنطقة اليورو، وانخفض بنحو (16) ألف في المجموعة الأوروبية.

وعلى مستوى الدول الأعضاء بالاتحاد تصدّرت اليونان أعلى معدل بطالة للشهر المذكور (17.2%) ثم وإسبانيا (13.9%)، ثم إيطاليا (9.9%). وأقل معدل في الجيك (2.1%)، ثم ألمانيا (3%) ثم بولندا (3.3%). ويوضح الشكل (8) هذه المعدلات.

شكل (8): معدل البطالة في دول الاتحاد خلال شهر يوليو 2019  
المعدلة موسمياً (%)

